٢ـ القضايا الكبرى فى الاسلام

قتل الحلاج

للأستاذ عبد المتعال الصعيدى

الحلاج هو الحسين بن منصور من أهل البيضاء ، وهى بلدة بفارس ، وقد نشأ بواسط من مدن العراق ، وصحب أبا القاسم الجُنَيْدَ وغيره من أكابر المتصوفة . ولم تكن أسرته قديمة عهد بالإسلام ، بل كان جده مجوسياً ، ومن شأن من يكون حديث عهد بدين أن يأخذ فيه طريق التشدد ، فرأى الحلاج أن يأخذ فى إسلامه طريق التصوف والزهد ، وأن يبالغ فيهما إلى أقصى حد . وقد سار من العراق إلى مكة فأقام بها سنة فى الحِجْر ، لا يستظل تحت سقف شتاء ولا صيفاً . وكان يصوم الدهر ، فإذا جاء العشاء أحضر له القَوَّامُ كوز ماء وقُرْصاً ، فيشرب الماء ، ويَعَضُّ من القرص ثلاث عضات من جوانبه فيأكلها ويترك الباقى فيأخذونه ، ولا يأكل شيئاً

فى صهاريج البرارى ، فى الزهور
فى الكلا ، فى التبر ، فى رمل القفار
فى قروح البرحى ، فى وجه السليم
... ...

ما هذا الكلام يا أخى ... ما دود القبور ، وما هذا الدود الكثير الذى تملأ به أشعارك ، وما صهاريج البرارى ، وما قروح البرحى ؟ أهذا من جملة ما علمتك يا ميخائيل ؟ هل فتحت لك بابى لتملأ أشعارك بدود القبور وصهاريج البرارى وقروح البرحى ! أعوذ بالله يا صاحبي ... أعوذ بالله !

وهل هذه هي بدائع خلق الله التى تراه فى مفاتنها ؟ ثم ما هذا التفريط فى سلامة العربية يا حفيد العرب الأمجاد ؟ ... وكيف تكسو عرائس أشعارك هذه المزق وتلك الأسمال ؟ أنظر إليهن كيف يمشين فى استحياء مما أضفيت عليهن ...

وهنا هز زهير بن نمير أعطافه تيهاً وعجباً ، ثم دس فى الحديث أنفه وقال : حاسبه يا فخر العرب ، وذخيرة اللغة والأدب ، على هذه الهنات : يشمخ أنفه[1] وَرَدانا الخزى

(١) ص ١٢

آخر إلى الغد آخر النهار . وكان شيخ الصوفية يومئذ بمكة عبد الله المغربى ، فأخذ أصحابه ومشى إلى زيارة الحلاج فلم يجده فى الحجر ، وقيل له قد صعد إلى جبل أبى قُبَيْس ، فصعد إليه فرآه على صخرة حافياً مكشوف الرأس ، والعرق يجرى منه إلى الأرض ، فأخذ أصحابه وعاد ولم يكلمه ، وقال : هذا يتصبر ويتقوى على قضاء الله ، سوف يبتليه الله بما يعجز عنه صبره وقدرته

ثم عاد الحلاج إلى بغداد فمضى فى إظهار الزهد والتصوف ، وجعل يظهر الكرامات للناس ، فيخرج لهم فاكهة الشتاء فى الصيف ، وفاكهة الصيف فى الشتاء ، ويمد يده إلى الهواء فيعيدها مملوءة دراهم قد كتب عليها — قل هو الله أحد — ويسميها دراهم القدرة ، ويخبر الناس بما أكلوه وما صنعوه فى بيوتهم ويتكلم بما فى ضمائرهم ، فافتتن به خلق كثير ، واعتقدوا فيه الحلول ، واختلف الناس فى أمره اختلافاً كبيراً ، فمنهم من قال : إنه حَلَّ فيه جزء إلهى ، وادعى فيه الربوبية ، ومنهم من قال : إنه وَلِيٌّ من أولياء الله تعالى ، والذى يظهر منه من جملة كرامات الصالحين ، ومنهم من قال : إنه مُشَعْبِذٌ ومُمَخْرِقٌ وساحر كذاب ومُتكهِّنٌ ، والجن تطيعه فتأتيه بالفاكهة فى غير أوانها

والمار[2] والرعد يدْوى[3] ونَجْع القتيل[4] ولا يكف الضرب[5] والأحلام والشك والآلام والأيام أطلوا[6] وكل هذا فى ربع الديوان الأول ، بدل يشمخ بأنفه ، وأردانا ، ويُدَوّى بالتشديد ، ونجيع ، ولا يكف عن ، وأطلت . فقال أبو الملاء : صه يا نمير صه ... إن من المصريين من يعيبون على الناقد ما يأخذ على الشاعر أو الأديب ما يقع فيه من اللحن ، كأن اللغة صارت من الهوان بحيث لا يقام لها وزن ... على أننى أجلك يا ميخائيل عن مراتب اللحانين بقدر إجلالى لك عن التردى فى مهاوى الشك . ورجائى ألا تضيق بى ، وأستودعك الله وأدعو لك . والسلام عليك ورحمة الله . عشت للعرب وأغنية الأدب »

ولا أدرى والله كيف عدنا إلى هذه الأرض ، ولا كيف وقع لى هذا الحديث . والذى أذكره أن زهير بن نمير أراد أن يخوض فى حديث صاحبه فصرفه أبو الملاء ، ولعل لذلك عودة

ومعى فشبة

(٢) ص ١٦ (٣) ص ١٨ (٤) ص ٣٢
(٥) ص ٣٠ (٦) ص ٣٨

وكان ذلك فى عهد المقتدر بالله العباسى ووزيره حامد بن العباس ، وقد تولى له الوزارة بعد أبى الحسن بن الفُرات ، وكان قبلها يقوم بأعمال واسط ، فذكر للمقتدر حاله وسعة نفسه وكثرة أتباعه ، وأن له أربعمائة مملوك يحملون السلاح ، فأمره بالحضور من واسط فحضر وقبض على ابن الفرات ، وقد أقام حامد فى دار الخلافة ثلاثة أيام ، فكان يتحدث مع الناس ويضاحكهم ويقوم لهم ، فبان للخدم ولأبى القاسم بن الحوارى وحاشية الدار قلة معرفته بالوزارة ، وقال له حاجبه : يا مولانا ، الوزير يحتاج إلى لبسة وجلسة وعبسة . فقال له : تعنى أن نلبس ونقعد فلا نقوم لأحد ، ولا نضحك فى وجه أحد ، ولا نحدث أحداً ؟ قال : نعم . فقال له : إن الله أعطانى وجهاً طلقاً وخُلقاً حسناً ، وما كنت بالذى أعبس وجهى وأقبح خلقى لأجل الوزارة . فيابوه عند المقتدر ، ونسبوه إلى الجهل بأمور الوزارة ، فأمر المقتدر باطلاق على بن عيسى من محبسه ، وكان وزيراً للمقتدر قبل ابن الفرات ، وجعله يتولى الدواوين كنائب عن حامد ، فكان يراجعه فى أمور الدولة ، ويصدر عن رأيه فيها ، ثم استبد بالأمر دونه ولم يبق له من الوزارة إلا اسمها ، حتى قيل فيهما :

هذا وزير بلا سَوادٍ وذا سواد بلا وزير

وكان هذا سبباً فى اضطراب الأمور ببغداذ ، فضعفت هيبة السلطنة ، وطمع اللصوص والعيَّارُون ، وكثرت الفتن ، وكُبِسَتْ دور التجارة ، وأخذت بنات الناس فى الطريق المنقطعة ، وكثر المفسدون فى الأرض

وقد نقل إلى حامد — وهذا شأنه — عن الحلاج ما يفعله فى بغداد ، وأنه أحيا جماعة من الناس بعد موتهم ، وأن الجن يخدمونه ويحضرون عنده ما يشتهى ، وأن الناس قد فتنوا به وقدموه على جماعة من حواشى الخليفة ، وأن نصرا الحاجب وغيره من الحاشية قد مال إليه ، فاهتم حامد بأمره ، وطلب من المقتدر أن يسلم إليه الحلاج وأصحابه ، فدفع عنه نصر الحاجب عند المقتدر ، ولكن الوزير ألح على المقتدر حتى سلمه إليه

ومن هنا تبدأ قضية الحلاج التى اختلف الناس فى أمرها اختلافاً كبيراً ، وسندلى برأينا فيها بعد أن نفصل أمرها من أولها إلى آخرها ، وقد أخذ حامد الوزير فى التحقيق مع الحلاج قبل أن يقدمه إلى القضاء ، ليعين التهمة التى ينسبها إليه ، ويطلب من القضاء أن يحاكمه على أساسها ، فأحضر شخصاً يعرف بالشمرى وغيره ممن قيل إنهم يعتقدون فى الحلاج الألوهية ، وقد قررهم فاعترفوا بأنه قد صح عندهم أنه إلٰه ، وأنه يحيى الموتى . ومما ينسب إلى الحلاج فى ذلك أنه كان يقول : أنا الحق . ويقول : ما فى الجُبَّة إلا الله . ولكن الحلاج أنكر ما نسبوه إليه ، وقال : أعوذ بالله ان أدعى الربوبية أو النبوة ، وإنما أنا رجل أعبد الله عز وجل

فلم يقبل منه حامد هذا الإنكار ، وأحضر القاضى أبا عمر محمد بن يوسف والقاضى أباجعفر بن البُهلول وجماعة من وجوه الفقهاء والشهود ، فاستفتاهم فيما أقر به الشمرى وغيره من نسبة الألوهية إلى الحلاج ، فقالوا : لا يفتى فى أمره بشىء إلا أن يصح عندنا ما يوجب قتله ، ولا يجوز قبول قول من يدعى عليه ما ادعاه إلا ببينة أو إقرار

فاجتهد حامد فى أن يأخذ إقراراً من الحلاج بما نسبه إليه الشمرى ، وكان يخرجه كل يوم إلى مجلسه ويستنطقه فلا يظهر منه ما يخالف الدين ، وقد طال الأمر على ذلك وحامد مُجِدٌّ فى أمره ، وكان يحاول أن يجد ما يستحل به دمه ، وجرى له فى ذلك قصص يطول شرحها . ثم عثر أخيراً على كتاب للحلاج وجد فيه بغيته ، لأن الحلاج ذكر فيه أن الإنسان إذا أراد الحج ولم يمكنه أفرد من داره بيتاً لا يلحقه شىء من النجاسات ولا يدخله أحد ، فإذا حضرت أيام الحج طاف حوله ، وفعل ما يفعله الحاجُّ بمكة ، ثم يجمع ثلاثين يتيماً ، ويعمل أجود طعام يمكنه ، ويطعمهم فى ذلك البيت ويخدمهم بنفسه ، فإذا فرغوا كساهم وأعطى كل واحد منهم سبعة دراهم ، فإذا فعل ذلك كان كمن حج

فأحضر حامد القاضى أبا عمر ، فلما قرئ عليه ما ذكره الحلاج فى ذلك الكتاب قال له : من أين لك هذا ؟ قال : من كتاب الإخلاص للحسن البصرى . فقال له : كذبت يا حلال الدم ، قد سمعناه بمكة وليس فيه هذا . فلما قال له يا حلال الدم وسمعها الوزير قال له : اكتب بهذا . فدافعه القاضى ؛ فألزمه

الوزير ، فكتب بإباحة دمه ، وكتب بعده من حضر المجلس .

ولما سمع الحلاج ذلك قال : ما يحل لكم دمى ، واعتقادى الإسلام ، ومذهبى السنة ، ولى فيها كتب موجودة ، فالله الله فى دمي

ثم كتب الوزير إلى المقتدر يستأذنه فى قتله ، وأرسل الفتاوى إليه ، فكتب إليه المقتدر : إذا كان القضاة قد أفتوا بقتله فليسلم إلى صاحب الشرطة ، وليتقدم إليه فيضربه ألف سوط ، فإن مات من الضرب وإلا ضربه ألف سوط أخرى ثم يضرب عنقه . فسلمه الوزير إلى الشرطى ، وقال له ما رسم به المقتدر ، وأوصاه إن خدعه وقال له أنا أجرى الفُرات ودجلة ذهباً وفضة ألا يسمع منه ، ولا يرفع العقوبة عنه ، فتسلمه الشرطى ليلا ، وأصبح يوم الثلاثاء لسبع وقيل لست بقين من ذى القعدة سنة تسع وثلثمائة ، فأخرجه عند باب الطاق ، واجتمع من العامة خلق كثير لا يحصى عددهم ، ثم ضربه الجلاد ألف سوط فلم يتأوه ، بل قال للشرطى لما بلغ ستمائة : أدْعُ بى إليك ، فإن لك عندى نصيحة تعدل فتح القسطنطينية . فقال له : قد قيل لى عنك أنك تقول هذا وأكثر منه ، وليس إلى أن أرفع الضرب عنك سبيل

فلما فرغ من ضربه قطع أطرافه الأربعة ، ثم حَزَّ رأسه وأحرق جثته ، ولما صارت رماداً ألقاها فى دجلة ، ونصب الرأس ببغداد على الجسر ، وانتهت بذلك مأساة هذه القضية

وقد اختلف العلماء فى هذا الحكم اختلافا كبيراً ، ففريق يرى أنه حكم صحيح ، لأن الحلاج قد ارتد عن الإسلام بدعوى الألوهية ، وهذا رأى باطل ، لأن الحلاج قد تبرأ من اعتقاد بعض أتباعه فيه أنه إله ، ولا يصح أن يؤخذ شخص باعتقاد فاسد يراه فيه غيره

وفريق على رأسه الإمام الغزالى يبالغ فى تعظيم الحلاج ، ويعتذر عن الألفاظ التى تفوه بها مثل قوله : أنا الحق ، فحملها فى كتابه مشكاة الأنوار على محامل حسنة ، وذكر أن هذا من فرط المحبة وشدة الوجد . وقد تفوه كثير من الصوفية بأمثال هذه الأقوال ، فقبلها منهم أهل عصرهم ، ولم يحكموا بكفرهم كما حكم أولئك القوم بكفر الحلاج ، وهذا مثل قول بعضهم :

أنا من أهوى ومن أهوى أنا نحن رُوحان حللنا بَدَنا
فإذا أبصرتنى أبصرتَهُ وإذا أبصرتَهُ أبصرْتَنا

وهذا اعتذار غير مقبول ، لأن أولئك المتصوفة يذهبون فى تلك الأقوال مذاهب معروفة قال بها بعض الفلاسفة قبل الإسلام وبعده ، وليسوا أول من قالها حتى تؤول ذلك التأويل لهم ؛ على أن الحلاج قد تبرأ من تلك الأقوال ، فلا معنى لذلك الاعتذار عنه

وفريق يرى أن الحلاج قد تفوه بتلك الألفاظ كالفريق الثانى ، ولكنه يرى أنه لا يعذر فيها كما يعذر غيره من المتصوفة لأنه قالها فى حال صحوه ، ولم يقلها فى حال غيبوبته مثلهم ، وبهذا استحق حكم القتل الذى حكم عليه به

وكل هذا كما ترى بعيد عما يرويه التاريخ فى تحقيق تلك القضية ، فهو لم يحكم عليه فيها بتلك الألفاظ التى تبرأ منها ، وإنما حكم عليه بما جاء فى بعض كتبه عمن أراد الحج ولم يمكنه . وإنى أرى أن هذا الحكم باطل شكلاً وموضوعاً ، فأما بطلانه شكلاً فلأن القاضي أبا عمر حصل منه أثناء التحقيق ما كان يجب أن يرد به عن الحكم ، وهو قوله للحلاج — كذبت يا حلال الدم — وكان ذلك فلتة لسانية لم يدركها إلا بعد وقوعها . فلما قال له الوزير أكتب بهذا دافعه ، فألزمه فكتب بإباحة دمه . ولا شك أن هذا صريح فى أن القاضى لم يكن يرى أنه يستحق الحكم بإباحة الدم ، ولكنه ألزم بهذا الحكم إلزاماً ، وقد أمضاه وهو يرى ما يحيط به من الظلم والفساد ، فلم يأمن على نفسه نقمة الوزير إن امتنع عنه ، ولهذا كله كان ذلك الحكم باطلاً شكلاً

وأما بطلانه موضوعاً ، فلأن ما ذهب إليه الحلاج فيمن أراد الحج ولم يمكنه لا يستحق الحكم بالقتل ، وما هو إلا بدعة من البدع الفاسدة التى ابتدعت فى الدين ، وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : من ابتدع فى ديننا هذا ما ليس منه فهو رَدٌّ عليه . فقضى على المبتدع بأن يرد عليه ما ابتدع ، ولم يقض بكفره ولا بإهدار دمه ، وما بدعة الحلاج فى الحج إلا كبدعة غيره فى إسقاط الصلاة وغيرها من البدع التي ظهرت فى الدين ، ولم يحكم على أصحابها بكفر ولا بقتل